الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/45
21 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة

من إعداد أمانة الأونكتاد

ملخص تنفيذي

نصت المذكرة الخاصة بـ "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (TD/B/EX(24)/L.1)، التي أقرها مجلس التجارة والتنمية من جديد في دورته التنفيذية السادسة والعشرين في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، فيما نصت على أنه: "اعتبارا من الدورة الثانية لكل لجنة، يستخدم اليوم الخامس للدورة لاستعراض تنفيذ الدول الأعضاء والأمانة للنتائج التي أسفرت عنها الدورات السابقة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بناء على الوثائق التي أعدتها الأمانة". وبناء على ذلك، أعدت الأمانة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات عن تنفيذ القرارات والاستنتاجات المتفق عليها والمعتمدة في الدورة الخامسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية والموجهة إلى الأونكتاد. ويغطي التقرير ثلاثة مجالات هي: تنمية المشاريع والتجارة الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية. ويركز الفرع الخاص بتنمية المشاريع على تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية وتحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. ويبرز الفرع الخاص بالتجارة الإلكترونية أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية في البلدان النامية، مثل التجارة والسياحة. أما الفرع الخاص بتنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري فيسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه الخدمات في تعزيز النمو في أقل البلدان نموا.

١- تضمن تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الخامسة (TD/B/COM.3/37) عددا من التوصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الأونكتاد. وترد هذه التوصيات فيما يلي بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة حتى الآن بشأنها.

ألف- تنمية المشاريع: تدعيم القدرة التنافسية عن طريق تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية وتحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل

٢- طلب من البلدان تقييم التوصيات الواردة في الفرع المعنون "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع". ووردت أربعة ردود من الحكومات. واتفقت الردود إلى أقصى حد على أن الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا على النمو والتنمية على المستوى الوطني وبخاصة لتعزيز القدرة الإنتاجية لقطاع المشاريع. وشرعت بعض الحكومات في برامج للربط تشمل بعض العناصر التي تمت مناقشتها أثناء اجتماع الخبراء، مثل توفير المعلومات بشأن التعاقد من الباطن، ومساعدة شركات المشترين التي تلتمس التزود بالشبكات ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحقيق معايير الجودة اللازمة للدخول في برامج للتعاقد من الباطن. وأشارت الحكومات إلى أنه بينما تطورت هذه البرامج بشكل كبير في آسيا، فإنها لا تتوافر على النطاق المطلوب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأعربت عن اهتمامها بالحصول على أي مساعدات تقنية تم تطويرها نتيجة لاجتماع الخبراء. واقترحت تقديم هذه المساعدات عن طريق برامج مثل برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) وبرنامج مشاريع أفريقيا.

٣- وعملا بتوصيات الدورة الخامسة للجنة، قامت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بجهود واسعة النطاق لجمع أمثلة إضافية لبرامج الربط، وبخاصة البرامج التي تضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والشركات الأجنبية المنتسبة للشركات عبر الوطنية. وترد كل المعلومات التي تم تجميعها في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١: النهوض بالروابط*. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع اقتراحا بمشروع لمساعدة البلدان الراغبة في بدء برامج الربط. وهناك مرحلتان رئيسيتان هما مرحلة تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات ومرحلة بناء القدرات وخلق الروابط.

٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نظم الأونكتاد حلقة عمل في الصين بعنوان "الحلقة الدراسية الإقليمية الآسيوية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية عن طريق إقامة الروابط مع

الشركات عبر الوطنية" في إطار اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اجتماعا في شيلي بعنوان "الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية: تقييم القديم وتأمل الجديد". وتدخل هاتان الحلقتان الدراسيتان في إطار الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتبادل الخبرات ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات الوطنية في مجال حفز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستوى إقليمي. بيد أن تنظيم المزيد من حلقات العمل الإقليمية بشأن برامج الربط الناجحة في إطار الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد إلى الحكومات سيتطلب تمويلا من خارج الميزانية.

٥- وعملا بتوصيات الدورة الخامسة للجنة، بحثت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع طرق ووسائل تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) بغية جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر قدرة على المنافسة. وتم ذلك في المرحلة الثانية من المشروع المقترح المعنون "تعزيز الروابط المحققة للمنافع المتبادلة والمستدامة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية"، الذي يقترح فيه التحضير لشراكة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإقامة شراكات تجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية. وأبدى عدد من مديري برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) اهتماما بتنفيذ هذا البرنامج في بلدانهم. ويجب في هذه الحالة أيضا جمع أموال من خارج الميزانية على أساس كل بلد على حدة لتنفيذ هذا الاقتراح.

٦- وخلال عام ٢٠٠١، أجريت بحوث مكثفة بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدم تقرير عنها في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة عن "أفضل الممارسات في مجال الابتكارات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم". وقام ما يزيد على ١٢٠ خبيرا باستعراض هذه الورقة ومناقشتها في اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع، الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبدأ العمل بشأن موضوع الإدارة المؤسسية. وشملت القضايا الرئيسية العدالة والشفافية والمساءلة والمسؤولية. ولهذا سيجري العمل الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق هذا الموضوع. وتم بحث تأثير التزامات منظمة التجارة العالمية على السياسات الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأدرج هذا البحث في الدراسة المعنونة "التفاعل بين سياسات التجارة وتنمية المشاريع". وينبغي إجراء مزيد من التحليل في الفترة اللاحقة لاجتماع الدوحة، وبخاصة في مجال إعداد قائمة باستراتيجيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستطيع البلدان النامية اتباعها بدون الإخلال بالتزاماتها الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

باء- بـــناء القـــدرات في مجـــال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية للبلدان النامية: التجارة الإلكترونية والسياحة

٧- عملا بتوصيات الدورة الخامسة للجنة، اتخذت الأمانة سلسلة من الإجراءات.

التوصية

٨- ينبغي أن يسهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تعزيز قدرة البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا، على وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بإجراء الدراسات التحليلية والإحصائية عن آثار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للتجارة الإلكترونية على البلدان النامية، وأن يكمل بالتالي ويخصب، من المنظور الإنمـــائي، العمـــل الذي تقوم به المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للسياحة والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

الإجـــراء

٩- أجريت الدراسات بشأن مجموعة عريضة من المواضيع وعرضت النتائج في المنشور السنوي الصادر بعنوان *E-Commerce and Development Report 2001* (*تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية ٢٠٠١*). وشملت مجالات الدراسة، مع التركيز على البلدان النامية، تقدير حجم التجارة الإلكترونية، وتقييم أثر مشاركة البلدان في التجارة الإلكترونـــية، والتجارة الإلكترونية والسياحة، والأسواق الإلكترونية للتعاملات بين الأعمال التجارية، والإدارة الإلكترونية، والتطورات القانونية والتنظيمية في التجارة الإلكترونية، والإدارة المباشرة لمخاطر الدافع والائتمان، والإمدادات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا وفي الصين.

التوصية

١٠- ينبغي أن يوفر الأونكتاد للبلدان النامية المعلومات المتصلة بالنهوج وعناصر السياسات وأفضل الممارسات للسياحة الإلكترونية، مع مراعاة التجارب الناجحة في البلدان النامية والمتقدمة.

الإجراء

١١- تم توزيع وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "التجارة الإلكترونية والسياحة: آفاق وتحديات جديدة أمام البلدان النامية" (TD/B/COM.3/EM.9/2) على نطاق واسع عبر شركة إنترنت، وكانت هذه الوثيقة قد عرضت

على اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة. ووزع ما يزيد على ٢ ٠٠٠ نسخة بواسطة التفريغ من شبكة إنترنت، بالإضافة إلى قنوات التوزيع العادية للأونكتاد.

١٢- وبناء على دعوة ديوان رئاسة الجمهورية بمصر، عرض الأونكتاد، في شباط/فبراير ٢٠٠١، نتائج دراسته المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والسياحة في مؤتمر دولي عقد بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية في القاهرة.

١٣- وأدرج الأونكتاد في تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١ فصلا عن استخدام التجارة الإلكترونية في قطاع السياحة وإمكاناتها بالنسبة للبلدان النامية. ويعالج الفصل قضايا التغير الهيكلي في قطاع السياحة العالمية والمكاسب التي يمكن أن تحققها البلدان النامية بتبني ممارسة التجارة الإلكترونية.

التوصية

١٤- ينبغي أن تواصل الأمانة تنظيم اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على تعلم النهوج اللازمة لتطبيق التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل الأعمال المصرفية والنقل والتأمين والتوريد.

الإجراء

١٥- نظم الأونكتاد اجتماعين للخبراء. وعقد الاجتماع الأول - وهو اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية - في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وحضر الاجتماع ٨٠ خبيرا لبحث تأثير التجارة الإلكترونية على خدمات النقل الدولي، مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب الاقتصادية والقانونية والجوانب المتصلة بالوثائق وبناء القدرات. وأعدت الأمانة مذكرة بعنوان "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية "(TD/B/COM.3/42). واقترحت المذكرة إجراءات ممكنة في مجال السياسات، بالإضافة إلى التوصيات، على المستويين الوطني والدولي. وترد نتائج الاجتماع في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.12/3-TD/B/COM.3/38.

١٦- وعقد اجتماع الخبراء الثاني - وهو اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع - في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. واشتركت شعبتان في الإعداد للاجتماع وعقده وهما شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، فيما يتعلق بالتمويل التقليدي، وشعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، فيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني. وحضر الاجتماع ١٢٠ خبيرا

لمناقشة القضايا التي أثيرت في ورقة القضايا التي أعدتها الأمانة بعنوان "التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتعزيز عملياتها وقدرتها التنافسية" (TD/B/COM.3/EM.13/2). وأتيحت للخبراء أيضا ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بعنوان "التمويل الإلكتروني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" (UNCTAD/SDTE/Misc.48). وأجرى الخبراء من البلدان النامية والمتقدمة عرضا للمعلومات وقدموا ورقات تشمل مجموعة عريضة من القضايا المتصلة بإمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل الإلكتروني. وهذه الورقات متاحة على موقع فرع التجارة الإلكترونية على شبكة ويب. وأسفرت المناقشات المثمرة عن مجموعة من التوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.13/L.1. وكانت التوصيات تتعلق بالتمويل الإلكتروني، بما في ذلك الجوانب التالية على وجه الخصوص: البحث المنهجي المستمر بشأن مختلف الخدمات المالية المباشرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية؛ وتنظيم المحافل بصفة منتظمة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية وتدريب المجموعات لتوعية الحكومات والمصارف المركزية وموردي الخدمات المالية وقطاع الشركات بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بمزايا التمويل الإلكتروني على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي؛ وإدخال جوانب التمويل الإلكتروني الأوثق صلة باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وضمان التنسيق والتآزر مع المنظمات الدولية الأخرى النشطة في هذا الميدان؛ وتشجيع الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على جمع المعلومات بشأن التمويل الإلكتروني واستخدامها في التحليل والمداولات الحكومية الدولية والتعاون التقني.

١٧- وبالإضافة إلى اجتماعي الخبراء، شاركت الأمانة في المؤتمرات المعقودة بشأن قضايا النقل والأعمال المصرفية والقضايا القانونية. وقدمت ورقة بعنوان "التجارة الإلكترونية الخاصة بالموانئ" في الاجتماع السابع والعشرين لمجلس رابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي عقد في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت في الندوة الدولية بشأن اقتصاد الشبكات والإدارة الاقتصادية (بيجنغ، الصين، ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)، والندوة الدولية بشأن التجارة الإلكترونية (نينغبو، الصين، ١٩-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١) والحلقة الدراسية الوطنية بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية التي نظمها الأونكتاد ووزارة الخارجية (مونتفيديو، أوروغواي، ٢٠-٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١).

التوصية

١٨- ينبغي أن تواصل الأمانة توعية البلدان النامية وجمع المعلومات ونشرها باستخدام شتى القنوات، بما في ذلك المنشورات الدورية، بشأن مختلف جوانب التجارة الإلكترونية، بما فيها الفوائد الممكنة للتجارة الإلكترونية،

والتكنولوجيا الحديثة لشبكة إنترنت، وممارسات ونظم التجارة المباشرة، ونظم الدفع، واستراتيجيات إنترنت، والعمل الجاري بشأن التجارة الدولية في المحافل الدولية الأخرى، والتطورات المتعلقة بالقضايا القانونية والتنظيمية، ونهوج السياسات التي اعتمدتها البلدان الأخرى.

الإجراء

١٩- نفذت هذه التوصية عن طريق مختلف الأنشطة التي يرد وصفها في أجزاء أخرى من هذا التقرير. وتشمل هذه الأنشطة *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية ٢٠٠١* ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، واجتماعات الخبراء ومشاركة موظفي الأونكتاد في الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعقودة بشأن التجارة الإلكترونية.

٢٠- وبذل جهد أيضا لتيسير الوصول إلى موقع فرع التجارة الإلكترونية على شبكة ويب (www.unctad.org/ecommerce) وتوسيع مجاله. وقد أعيد تصميمه لتحسين إمكانية استكشافه وإمكانية الوصول إلى المنشورات والوثائق. وتجري خدمة العنوان البريدي الإلكتروني العام، وهو ecommerce@unctad.org يوميا وترسل الردود على جميع الاستفسارات. أما محتوى الموقع على الشبكة فيستكمل بصفة منتظمة وهو مسجل بجميع محركات البحث والمداخل الرئيسية. ووزع منشور *Building Confidence: Electronic Commerce and Development* (بناء الثقة: التجارة الإلكترونية والتنمية) (UNCTAD/SDTE/MISC.11) فيما يزيد على ١٧٠ ٠٠٠ نسخة تم تفريغها من شبكة إنترنت.

٢١- وفضلا عن ذلك، شاركت الأمانة في عدد من المؤتمرات. وقد شاركت في مؤتمر بعنوان "إثيوبيا في عصر المعرفة"، وقدمت فيه ورقة بشأن "مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية: مجموعة مختارة من دراسات الحالة والمجالات التي تتوافر فيها فرص النجاح"، كما شاركت في مختلف المؤتمرات التي عقدتها المنظمات الدولية الأخرى مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية.

٢٢- وقدم موظفو الأونكتاد المشورة إلى الحكومات في شكل عروض وشاركوا مشاركة أساسية في مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعقودة بشأن التجارة الإلكترونية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بالأسواق الناشئة (كوالا لامبور، ماليزيا، ١٥-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ومؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الأسواق الناشئة (دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٥-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، والاجتماع الرفيع المستوى للنظام الآلي للبيانات الجمركية بشأن التجارة الإلكترونية والضرائب في أوروبا

الوسطى/الشرقية (بروكسل، ١٩-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١) ومؤتمر بليد الرابع عشر بشأن التجارة الإلكترونية (بليد، سلوفينيا، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١).

التوصية

٢٣- ينبغي أن تواصل الأمانة مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات عن طريق الدورات التدريبية والتعاون التقني في مختلف جوانب التجارة الإلكترونية بصورة عامة، وفي قطاعات محددة، بما في ذلك السياحة الإلكترونية، والنقل الإلكتروني، والتمويل الإلكتروني، وتنمية المشاريع.

الإجراء

٢٤- بناء على هذه التوصية، تقوم الأمانة حاليا بوضع الصيغة النهائية لدورة بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية استنادا إلى منهجية برنامج التدريب التجاري، وستتاح هذه الدورة خلال عام ٢٠٠٢. وتستهدف الدورة جمهورا عريضا من مقرري السياسات والممارسين من القطاعين الخاص والعام في البلدان النامية، وتشمل وصفا مفصلا للقضايا القانونية التي تنطوي عليها التجارة الإلكترونية (بما في ذلك الأمثلة/دراسات الحالة الملائمة)، والمشاكل المثارة في بيئة إلكترونية والحلول الممكنة. وتغطي الدورة القضايا التالية: قضايا القانون التجاري/التعاقد الإلكتروني، والتوقيعات وعمليات التوثيق الإلكترونية/الرقمية، وتنظيم المحتويات، والقانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، وحل المنازعات في مجال التجارة الإلكترونية، وقضايا الملكية الفكرية، وحماية الخصوصية والبيانات، والضرائب، والأمن، وبريد الإعلانات الإلكتروني وتنظيمه. وسيتألف برنامج التدريب من كتيب للمشتركين، ودليل للمدربين، ووسائل سمعية بصرية، ودراسات حالة وشرائح مصورة شفافة. ووفقا للاستراتيجية الجديدة لبرنامج التدريب التجاري لعام ٢٠٠٠ سيشمل أيضا عنصر تعلم من بعد.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دورة بشأن الجوانب القانونية للتجارة الدولية والتجارة الإلكترونية في روتردام (٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١) في سياق دورات ايراسموس للتنمية المهنية في قطاع النقل البحري. ومنح المشتركون شهادة حضور بعد إتمام الدورة التي استغرقت يومين.

التوصية

٢٦- ينبغي أن تواصل الأمانة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في تحديد الفرص الممكنة لتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية في بلدانها وتعزيز الشراكات مع الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان المتقدمة.

الإجراء

٢٧- تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (بروكسل، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١)، أجرت الأمانة دراسة استقصائية عن التجارة الإلكترونية في ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا - هي أثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش، وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا ومدغشقر وموزامبيق وميانمار ونيبال. وكان الهدف الرئيسي للدراسة الاستقصائية هو تحديد القطاعات التي يمكن أن تمهد فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال السبيل أمام التنويع والنمو الاقتصاديين في البلدان النامية، مع توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا.

٢٨- وحددت الدراسة الاستقصائية فرص الأعمال التجارية المتاحة الناجمة عن الشبكة العالمية والتكنولوجيات التي تتيحها الشبكة وبحثت طرق إتاحة الفوائد التي تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأقل البلدان نموا. وعرضت المشاريع التي نجحت في الاستفادة من شبكة إنترنت في أقل البلدان نموا. وقدمت أيضا الشركاء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم حاليا بتعزيز و/أو مساندة مبادرات التجارة الإلكترونية على مستوى المشروع.

٢٩- وأثبتت المشاريع الناجحة على نحو ما تم عرضه في الدراسة الاستقصائية (التعاملات بين الأعمال التجارية وبين الأعمال التجارية والمستهلكين) أن منظمي المشاريع يجدون الحلول لتجنب حواجز التجارة الإلكترونية المعروفة ويشاركون بنجاح في أعمال التجارة الإلكترونية. واستنادا إلى النتائج، عقد اجتماع لمدة يوم واحد بعنوان "الاقتصاد الرقمي" في بروكسل في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وركز الاجتماع على القطاعات المبشرة بالخير التي يمكن أن تتمتع فيها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، بميزة نسبية في العصر الرقمي. ويصدق ذلك في حالة "خدمات الاتصالات غير المباشرة "(بين الأعمال التجارية) التي يوجد اعتراف بأنها فرصة مثلى لأقل البلدان نموا. وهذه الخدمات تشمل خدمات التسجيل، ومدخلات البيانات، وتطوير البرامج الحاسوبية، وصيانة الحاسوب المركزي الذي يجري التعامل معه من بعد، وتطوير الشبكة، وإنشاء قواعد البيانات، والتمثيل الرقمي للوثائق القديمة (أي الرسوم الهندسية)، وخدمات الترجمة والتحرير. وأوضحت بضعة دراسات للحالة أن هذا القطاع يزخر بالفرص، حتى وإن كانت أقل البلدان نموا تواجه فعلا منافسة عنيفة من البلدان النامية الأخرى (الهند والفلبين وغيرهما) القادرة أيضا على تهيئة بيئة تنخفض فيها تكلفة العمل. وبالإضافة إلى جاذبية انخفاض تكاليف العمل، تتيح التجارة الإلكترونية فرص الاستفادة من المزايا المترتبة على فقدان الأهمية الاقتصادية للمسافات والموقع الجغرافي لأقل البلدان نموا في مختلف مناطق التوقيت.

٣٠ وأتاح الاجتماع أيضا للمشتركين البالغ عددهم ١٥٠ مشتركا فرصة لتبادل الخبرات كما أتاح لمنظمي المشاريع من أقل البلدان نموا شرح استراتيجياتهم وتجاربهم في مجال التجارة الإلكترونية. وساعد في هذا الصدد على تعزيز نشر أفضل الممارسات التي ينبغي اتباعها في التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات، وأدى إلى زيادة وعي

الـــبلدان النامية بالمزايا الممكنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبكيفية استثمار المزايا النسبية الجديدة المترتبة على التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا.

التوصية

٣١- ينـــبغي أن تواصل الأمانة مساعدة البلدان النامية ومنظماتها الإدارية في بلدان المقصد، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المختصة، في تطوير المنافذ السياحية لتحسين تسويقها للتجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية.

الإجراء

٣٢- شـــرع الأونكتاد في تطوير مجموعة وسائل للمساعدة التقنية ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في البلدان النامية في ميدان التسويق السياحي المباشر وما يتصل بذلك من خدمات. وعرضت مجموعة الوسائل في الاجتماع الموازي الذي عقد بشأن الاقتصاد الرقمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣٣- وتعد الأمانة حاليا نشرة لوصف مجموعة الوسائل لتوزيعها على الدول الأعضاء للنظر فيها وإبداء الآراء.

٣٤- ونظم الأونكتاد بعثة إلى موريتانيا في تموز/يوليه ٢٠٠١ لمناقشة قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية إقامة مشروع لإنشاء منفذ للسياحة الإلكترونية.

التوصية

٣٥- ينـــبغي أن يواصل الأونكتاد، في حدود ولايته وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مساعدة البلدان الـــتي تمر بمرحلة انتقالية في دراسة قضايا التجارة الإلكترونية، وبناء القدرات، ووضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بمختلف جوانب التجارة الإلكترونية بصورة عامة، بالإضافة إلى قطاعاتها المحددة.

الإجراء

٣٦- يسري الإجراء المتخذ فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١٧ من هذا التقرير على هذه التوصية أيضا.

جيم- تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا

٣٧- عملا بتوصية الدورة الخامسة للجنة، اتخذت الأمانة مجموعة من الإجراءات.

التوصية

٣٨- ينبغي تعزيز التوعية بأفضل الممارسات ونشرها فيما بين الموظفين الحكوميين وشركات القطاع الخاص ورابطات الأعمال والمؤسسات الأكاديمية المختصة عن طريق عقد حلقات العمل وإنتاج ونشر المواد المطبوعة والاحتفاظ بصفحات على الشبكة مكرسة لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري.

الإجراء

٣٩- نفذت هذه التوصية عن طريق جميع الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع/قسم تنمية الموارد البشرية. وتتألف هذه الأنشطة في أساسها من التدريب وهو من أنسب وسائل التوعية بأفضل الممارسات ونشرها. وتم تطوير ثلاث دورات تدريبية هي: (أ) النص البرتغالي لشهادة الميناء؛ (ب) الدورة الخاصة بالتجارة والتنمية والبيئة؛ (ج) الدورة الخاصة بوضع قوانين وسياسات المنافسة وتنفيذها.

٤٠- وأعيد تصميم كل موقع من المواقع الموجودة على شبكة ويب لتصبح موقعا شاملا على شبكة إنترنت يربط بين البرامج، أي برنامج التدريب التجاري وبرنامج التدريب البحري وبرنامج شهادة الميناء، في إطار موقع الأونكتاد/شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع/تنمية الموارد البشرية على شبكة ويب. وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بالمنتجات والخدمات والمنهجية، يوفر هذا الموقع على شبكة ويب صلات مباشرة مع مواقع الشركاء التقنيين على شبكة ويب، مثل الشبكات والمراكز والمعاهد المهنية الأخرى، التقنية منها (الموانئ والغرفة التجارية) والأكاديمية (مؤسسات التدريب والجامعات وغيرها) التي يمكنها توفير معلومات مستوفاة عن أنشطتها. وهناك آلة بحث تسمح للمنتفعين بتحديد موقع المواد التدريبية المتاحة فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المواضيع. ويتقيد هذا الموقع والمساهمون فيه ببروتوكول قانوني معتمد من الأونكتاد ينظم استخدام وعرض المعلومات.

٤١- وبالإضافة إلى ذلك، شاركت شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع/قسم تنمية الموارد البشرية في المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية التي قدمت فيها عروض عن "تجربة برنامج التدريب البحري في مجال التدريب الخاص بالبضائع الخطرة"، و"تجربة الأونكتاد في مجال التبادل الإلكتروني للبيانات المتصلة بالموانئ" و"التبادل الإلكتروني للبيانات وإدارة الموانئ". وقدمت ورقة عن "التعلم المرن والمفتوح: تجربة برنامج التدريب البحري" وتم توزيعها خلال المؤتمر الدولي السادس عشر عن التدريب المتصل بالموانئ، الذي عقد في روتردام، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

التوصية

٤٢- ينبغي القيام بمبادرات تكميلية للتعاون الدولي والإقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وينبغي المشاركة في المبادرات القائمة بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المنظمات الدولية.

الإجراء

٤٣- في تمـــوز/يولـــيه ٢٠٠١، بدأ نشاط للتعاون بين الأونكتاد (برنامج التدريب التجاري) ومنظمة العمل الدولية لتنفيذ برنامج تدريبي مشترك يرمي إلى إدماج قضايا التجارة والمبادئ والحقوق الأساسية المتصلة بالعمل في سياسات التنمية. ويشمل هذا التعاون تصميم وإعداد وتنظيم وتنفيذ دورة تدريبية تعقد في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو استنادا إلى المواد التربوية المشتركة التي سيجري وضعها. وستستخدم هذه المـــواد التدريبـــية فـــيما بعد في دورات تنظم مباشرة في الميدان، في إطار أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد.

التوصية

٤٤- ينـــبغي إجـــراء ممارسة تجريبية في بلد بعينه، بمساعدة الأمانة والخبراء الخارجيين، ويفضل أن يكونوا من البلدان النامية، لإعداد إطار نموذجي للسياسات لاستخدامه على المستوى الوطني. وينبغي نشر نتائج هذه الممارسة التجريبية، بما في ذلك استعراض الإجراء الناتج عنها داخل البلد، ومواصلة استعراضها في حلقة عمل إقليمية تنظم للمتخصصين والموظفين والمديرين العاملين في مجال تنمية الموارد البشرية مع إشراك المنظمات الإقليمية.

الإجراء

٤٥- أعـــد اقـــتراح بوثيقة مشروع ينفذ على مراحل لـ "إنشاء إطار لسياسات تنمية الموارد البشرية في مجال خدمـــات الدعـــم التجاري" وقدم إلى عدد من البلدان المتلقية المحتملة. وتشمل الأنشطة: (أ) تحديد بلد مضيف مناسب بضمان الالتزام اللازم؛ (ب) إعداد إطار لتنمية الموارد البشرية في البلد المضيف يقبل تطبيقه في مجتمع محلي محدد جيدا، بما في ذلك خدمات الدعم التجاري؛ (ج) تطبيق سياسة داخل هذا المجتمع المحلي يمكن تعديلها بحسب الاقتضاء لكن تكون فعالة؛ (د) استعراض الإنجازات وتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى لتحديد الإطار النموذجي للسياسات.

٤٦- وركـــزت أمانـــة الأونكتاد على الحصول على موافقة بلد متلق ملائم على استضافة المشروع والاتصال بالوكالات المانحة لدعم أنشطة المشروع. وأكدت حكومة أوغندا استعدادها لتنفيذ المشروع ويبحث الأونكتاد عن دعم مالي من المنظمات المانحة.

التوصية

٤٧- ينبغي مساعدة أقل البلدان نموا في تكييف الإطار النموذجي للسياسات في مجال تنمية الموارد البشرية، مع مـــراعاة الاحتياجات السوقية لأقل البلدان نموا وقدراتها على التعلم، بالإضافة إلى احتياجات التعلم لدى الأفراد المشاركين في خدمات الدعم التجاري.

الإجراء

٤٨- قدمت اقتراحات محددة في شكل مشاريع قابلة للتنفيذ في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في أقل البلدان نموا إلى الدورة الموضوعية المعقودة بشأن "تنمية الموارد البشرية والعمالة" خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١.

٤٩- وتشمل هذه الاقتراحات مشاريع لتدعيم تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في ميدان التجارة الدولية وهـــياكل الخدمات في توغو وغينيا وجزر القمر ومدغشقر وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتركز الأنشطة على تحليل احتياجات التدريب في كل بلد، وإقامة الدورات التدريبية وتقييم فعالية التدريب.

٥٠- وبالإضـــافة إلى ذلك، عرض على البلدان المتلقية اقتراح لبناء القدرات مشترك بين منظمة العمل الدولية والأونكتاد لتنمية الموارد اللازمة لتمكين مجموعة البلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية (أنغولا وسان تومي وبرينسيبي والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزامبيق) من زيادة قدرتها التنافسية في ميدان التجارة الدولية والبيئة.

التوصية

٥١- ينـــبغي تعزيـــز البرامج الدولية لتدريب المدربين، وينبغي توفير المساعدة لإنشاء أو تدعيم نظم التدريب المعـــتمدة عـــلى أساس إقليمي بحيث يمكن تعزيز فرص التدريب وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما في ذلك الجامعات.

الإجراء

٥٢- لتدعـــيم القـــدرة عـــلى التدريب في البلدان النامية وضمان الاستدامة في الأجل الطويل، تدخل برامج التدريب الخاصة بتنمية الموارد البشرية عنصرا لتدريب المدربين في أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية. وتشمل هذه الـــبرامج تحديد مدربي المستقبل، من بين المسؤولين الوطنيين؛ وتنظيم حلقات عمل لواضعي الدورات والمدربين؛ وتنفيذ الحلقات الدراسية لتدريب المدربين على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

٥٣- ونظمت حلقتا عمل لتدريب المدربين في إطار برنامج شهادة الميناء: أولهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في غنـــت (بلجيكا) لمديري الموانئ في أفريقيا الناطقة بالفرنسية؛ وثانيهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في الرأس الأخضر لموانئ البلدان الناطقة بالبرتغالية.

التوصية

٥٤- ينبغي استكشاف دور المجتمعات المحلية في خدمات الدعم التجاري وكيفية تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون فيما بين المجتمعات المحلية، وكيفية تقديم التوصيات.

الإجراء

٥٥- أنشئت لجان توجيهية وطنية، في إطار أنشطة المساعدة التقنية، في بنن وبوركينا فاصو والسنغال وغابون ومـــالي للجمع بين ممثلي الوزارات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات والمعاهد المعنية بالواردات والصادرات. وقد أنشئ هذا الإجراء لتحسين الحوار بين مختلف أصحاب المصالح وتيسير التعاون عبر المجتمعات المحلية.

التوصية

٥٦- ينبغي إدخال تقنيات التعلم من بعد في مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ الأنشطة المذكورة آنفا وينبغي تقديم المساعدة لتوفير الهياكل الأساسية اللازمة.

الإجراء

٥٧- بالإضافة إلى توفير التدريب بالطرق التقليدية، أدخل التعليم من بعد في برنامج شهادة الميناء وفي البرامج التدريبية المتصلة بالتدريب التجاري. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بدأ تنفيذ ممارسة تجريبية في مجال التعلم مـــن بعد لتدريب ثمانية مشتركين موجودين في السنغال وجزر القمر بشأن شهادة الميناء. ونفذت دورة تدريبية بشـــأن قوانـــين وسياسات المنافسة، تتألف من أربع جلسات مدتها نصف يوم في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمشتركين موجودين في بنن وبوركينا فاصو ومالي.

٥٨- وصـــممت دورة تدريبية جديدة بشأن "مواصلة تدريب مصممي الدورات في ميدان التعلم من بعد"وتم إقرارها في شباط/فبراير ٢٠٠١ في أنتويرب (بلجيكا). وتجري إضافة أنشطة التعلم من بعد إلى الأنشطة التدريبية التي تنفذها مختلف إدارات الأونكتاد. وأضافت حلقتان دراسيتان تدريبيتان عن "التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المـــتعلقة بالاســـتثمار"، تم عقدهما في الإسكندرية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وفي نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠١، عناصر للتعلم من بعد مثل إنتاج المواد التربوية على الأقراص المدمجة واستخدام محافل التحاور بالوسائل الإلكترونية.

التوصية

٥٩- ينبغي تدعيم برامج بناء القدرات في الأونكتاد لمواصلة تعزيز الربط الشبكي بين البلدان في ميدان تنمية الموارد البشرية.

الإجراء

٦٠- بغية تدعيم كفاءة الشبكات المتوافرة، تم تجميع أنشطة البرامج التدريبية الثلاثة (التدريب التجاري والتدريب البحري وشهادة الميناء) في إطار تنمية الموارد البشرية. والوسيلة الرئيسية هي موقع تنمية الموارد البشرية الوشيك على شبكة ويب الذي سيتيح تبادل المعلومات وتطوير الوسائل التدريبية العالية الجودة وإنتاجها واستكمالها لتلبية احتياجات المهنيين في مجال التجارة الدولية.

- - - - -